اقتصاد الرعاية في الدول العربية

نحو الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها

في إيجاز

- يتفاوت بدرجة كبيرة توزيع أعمال الرعاية المدفوعة الأجر في الدول العربية، إذ يقع جزء كبير من هذه المسؤولية على عاتق النساء المتزوجات، وهو ما يمثل عائقًا كبيرًا أمام زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهي من أدنى المعدلات في العالم.
- يمكن أن تلعب خدمات الرعاية المدفوعة الأجر دورًا رئيسيًا في إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وأن تصبح مصدرًا مهمًا لتوظيف المرأة.
- على الرغم من أن خدمات الرعاية المدفوعة الأجر تتوسع على نحو أسرع من القطاعات الأخرى، إلا أن تطويرها يمكن أن يكون أداة مهمة لتحويل عبء أعمال الرعاية وتمكين المرأة اقتصاديًا.
- يجب أن تتبنى الدول العربية استراتيجيات وطنية منسقة لاقتصاد الرعاية، والتي يجب أن تسعى إلى موائمة سياسات إجازة الأمومة مع توصيات منظمة العمل الدولية وتقديم سياسات إجازة الأبوة أو إجازة الوالدين.
- يجب أن تهدف استراتيجيات الرعاية الوطنية إلى توسيع الرعاية والتعليم في مراحل الطفولة المبكرة والبدء في وضع خطة لمجموعة من خيارات الرعاية الطويلة الأجل.
- كما يجب أن تتناول هذه الاستراتيجيات إضفاء الطابع الاحترافي وجودة العمل في قطاعات الرعاية الضعيفة بشكل خاص، والاستثمار في مسوحات استخدام الوقت الوطنية، والعمل على تغيير الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي.

الأسئلة الرئيسية

- كيف يمكن دعم الأسر من خلال الخدمات والسياسات بحيث يتم توفير خيارات أوسع فيما يتعلق بتقديم أعمال الرعاية؟
- كيف تختلف المسؤولية عن أعمال الرعاية بناءً على النوع الاجتماعي؟
- كيف يمكن أن تساعد الاستثمارات في اقتصاد أعمال الرعاية المدفوعة الأجر في تخفيف مسؤوليات الرعاية وإعادة توزيعها وكيف يمكنها أن تساهم في الوقت نفسه في تمكين اقتصاد المرأة وتعزيز نموها الاقتصادي؟

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية
Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Embassy of Switzerland in Egypt
السويد Sverige

إن الرعاية سلعة عامة أساسية ضرورية لمجتمعاتنا. وتعد الرعاية للأطفال الصغار استثمارًا ضروريًا في مجال الصحة والتعليم وفرص الإنتاج للأجيال القادمة وتساعد رعاية كبار السن في ضمان الكرامة والصحة والرفاهية طويلة الأمد لكافة أفراد الأسر والمجتمعات. وعلى الرغم من الاعتراف على نطاق واسع بقيمة الرعاية بوصفها سلعة عامة، إلا أن المسؤولية عن الرعاية محددة بدرجة كبيرة بالنطاق الخاص للأسر المعيشية ويقع في الأساس على عاتق النساء والفتيات.

ويعد الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها قضية مُلحة للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي في العالم العربي، حيث إن أعلى نسبة من الإناث إلى الذكور من حيث الوقت المنقضى في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر توجد بالدول العربية وتشهد المنطقة أيضًا أدنى معدل لمشاركة الإناث في الاقتصاد المدفوع الأجر في الاقتصاد مقارنة بأي منطقة في العالم. كما تعد الاتجاهات الديموغرافية المتغيرة، بما فيها انخفاض معدلات الخصوبة، وشيخوخة السكان، وتزايد انتشار الأسر النواة، من الأنظمة التي تشكل تحديات لتقديم الرعاية التي تعتمد على عمل المرأة غير المدفوع الأجر. ويتطلب تلبية الاحتياجات غير الملباة لرعاية الأطفال الصغار وكبار السن والمرضى والأشخاص ذوى/ذوات الإعاقات استثمارات في تطوير خدمات الرعاية المدفوعة الأجر.

ويلخص موجز السياسات هذا النتائج التي توصلت إليها دراسة حديثة تتناول تخصيص الرعاية غير مدفوعة الأجر ووضع قطاعات الرعاية المدفوعة الأجر وسياسات الرعاية ويقدم توصيات لإعادة توزيع الرعاية وتوجيه الاستثمارات في اقتصاد الرعاية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع منتدى البحوث الاقتصادية، سيصدر قريبًا)، ويعتمد في الأساس على أربع دراسات حالة أجريت على مصر والأردن وفلسطين وتونس، لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف وتحديد نُهج السياسات الواعدة لتلبية احتياجات الرعاية.

ويميز تصنيف اقتصاد الرعاية بين أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر وبين أعمال الرعاية المباشرة وغير المباشرة.

توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في الدول العربية غير متكافئ للغاية

تقضي النساء بالمنطقة في المتوسط ما بين ١٧ و٣٤ ساعة أسبوعيًا في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، في حين يقضي الرجال ما لا يزيد عن ١-٥ ساعات، على حسب كل بلد. وتكون نسبة الوقت التي يقضيها النساء مقارنة بالرجل في الأردن هي الأكثر تفاوتًا فتسجل ١٩:١، يليها مصر بنسبة ١٢:١، ثم فلسطين بنسبة ٧:١ وتونس بنسبة ٦:١. وتقضي النساء من ثلثي إلى ثلاثة أرباع الوقت الذي يقضينه في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في أعمال الرعاية غير المباشرة (الأعمال المنزلية)، وهو ما يؤكد أهمية الوصول إلى الخدمات والتكنولوجيا والأسواق المنزلية في تخفيض عبء هذا النوع من العمل.

وفي جميع البلدان، تقضي النساء المتزوجات حوالي ضعف الوقت في أعمال الرعاية المباشرة غير مدفوعة الأجر مقارنةً بالنساء غير المتزوجات، ويقضين على الأقل وقت أكثر بسبع مرات في أعمال الرعاية المباشرة (الرعاية الشخصية للآخرين)، والمدفوعة بدرجة كبيرة برعاية الأطفال. ومع ذلك كانت هناك اختلافات فيما بين البلدان، فظهر أقل عدد ساعات تقضيها النساء في الرعاية غير مدفوعة الأجر في تونس، وهو ما قد يرجع جزئيًا إلى انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الالتحاق بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مقارنةً بالأردن ومصر. وقد يعكس أيضًا الجزء الأكبر من الوقت الذي تقضيه النساء الفلسطينيات في الرعاية غير مدفوعة الأجر، تحديدًا الرعاية المباشرة، ارتفاع معدلات الخصوبة في فلسطين مقارنة بالبلدان الأخرى.

تتحمل، إلى حد بعيد، النساء المتزوجات اللاتي يعملن خارج المنزل العبء الأكبر من العمل في البلدان الأربعة، مما يسلط الضوء على ظاهرة «العمل لفترتين»، والذي يشكل عاملاً مثبطًا قويًا للنساء للمشاركة في الأعمال المدفوعة الأجر خارج المنزل. وفي الواقع، كما يوضح شكل ١،

الشكل ١. الساعات الأسبوعية من العمل غير مدفوع الأجر (المباشر وغير المباشر) في الأردن للأعمار بين ١٥ و٦٤ عامًا، ٢٠١٦

المصادر: المسح التتبعي لسوق العمل في مصر ٢٠١٢؛ المسح التتبعي لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦؛ المسح التتبعي لسوق العمل في تونس ٢٠١٤؛ استبيانات استخدام الوقت ٢٠١٢/٢٠١٣ الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة في فلسطين ٢٠١٣.

تستغرق النساء المتزوجات العاملات نفس عدد الساعات تقريبًا في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنةً بنظيراتهن غير العاملات في مصر والأردن، في حين تستغرق النساء ساعات أقل فقط إلى حد ما في تونس وفلسطين، مما يوضح صعوبة تحمل عبء هذه المسؤوليات، حتى للنساء اللاتي يعملن بدوام كامل خارج المنزل. وبذلك تتحمل، إلى حد بعيد، النساء المتزوجات العاملات إجمالي عبء العمل الأكبر – إذ تعمل بنسبة ٩٪ و٢٢٪ و٤١٪ و٥٠٪ أكثر من الذكور في تونس ومصر وفلسطين والأردن على التوالي.

يمكن أن تلعب خدمات الرعاية دورًا مهمًا في إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء

المرأة المتزوجة تتحمل باستمرار المسؤولية الأكبر عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة، إلا أن الاختلافات في هيكل الأسرة يمكن أن يؤثر على مقدار الوقت الذي تقضيه في هذه الأعمال. فعلى مستوى البلدان الأربعة الآنف ذكرها، كان وجود أطفال دون سن الثالثة هو أقوى مؤشر على الوقت المقضي في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بين النساء المتزوجات، مما أدى إلى قضاء ٥-١٠ ساعات إضافية في الأسبوع في أعمال الرعاية. وعلى النقيض من ذلك، فإن وجود أطفال ما بين ٣ و٥ سنوات أدى إلى زيادة الوقت الذي تقضيه المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في مصر (بمقدار ٧ ساعات) وفلسطين (بمقدار ٣ ساعات). وعلى الأرجح إن الوقت الأكبر المرتبط بوجود طفل/ة صغير/ة السن يرجع إلى احتياجات هذه الفئة العمرية. وقد تفسر جزئيًا المعدلات الأعلى لإلحاق الأطفال في سن ٤-٥ سنوات بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، الوقت الإضافي الأقل المرتبط بوجود طفل أو طفلة في هذه الفئة العمرية، وتشير إلى أهمية تشجيع التوسع في خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. كما أدى وجود طفل في الفئة العمرية ما بين ٦ و١٧ سنة إلى زيادة الوقت الذي تقضيه المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في جميع البلدان باستثناء الأردن، ولكن بعدد ساعات أقل في الأسبوع، وقد يرتبط ذلك جزئيًا بالوقت الذي تقضيه المرأة في مساعدة الأطفال بالواجبات المدرسية.

ويؤدي وجود فرد من كبار السن في الأسرة إلى زيادة وقت الرعاية غير مدفوعة الأجر الذي تقضيه المرأة المتزوجة في مصر، في حين يؤدي إلى انخفاضه في الأردن، مما يشير إلى أنه في بعض السياقات يساعد الأجداد التي تقيم في نفس المكان في أعمال الرعاية. ويشير التباين في النتائج فيما يتعلق بأفراد الأسرة المسنات والمسنين عبر البلدان إلى الحاجة إلى مجموعة متنوعة من خدمات رعاية كبار السن السكنية وغير السكنية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتغيرة للأشخاص المسنة التي يتزايد أعدادها في المنطقة.

قطاعات الرعاية المدفوعة الأجر تعد مصدرًا رئيسيًا لعمل المرأة خارج المنزل

يمثل العمل في قطاع الرعاية المدفوعة الأجر (في مجال التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية) ما بين ١٢ و١٨٪ من إجمالي حجم العمل في البلدان الأربعة، ولكنه يمثل نسبة أكبر بكثير في عمالة الإناث. وكما يوضح شكل ٢ تتراوح العمالة في قطاعات الرعاية من ٢٦٪ لعمالة الإناث في تونس إلى ٥٩ أو ٦٠٪ في الأردن وفلسطين. وعلى الرغم من أن مساهمة قطاعات الرعاية المدفوعة الأجر في العمل بالقطاع الخاص أكبر بسبب الدور الذي يؤديه التعليم والرعاية الصحية العامة، إلا أن قطاعات الرعاية تشكل نسبة كبيرة من عمالة الإناث بالقطاع الخاص، لتصل إلى ٤١٪ في فلسطين و٤٢٪ في الأردن. ويوضح التمثيل غير المتكافئ للنساء في قطاع الرعاية مقابل عملهن في أعمال أخرى غير ذات صلة أهمية هذا القطاع بوصفه واحدًا من مجالات التوظيف القليلة التي يمكن للنساء الوصول إليها، خاصةً في القطاع الخاص. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن نمو العمالة في اقتصاد الرعاية المدفوعة الأجر يتجاوز القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلدان الأربعة، تحديدًا في القطاع الخاص.

على الرغم من أن قطاع الرعاية مدفوعة الأجر هو مجال رئيسي لتوظيف النساء، فمن المهم أيضًا مراعاة الجوانب السلبية المحتملة لتركز المرأة في هذا القطاع.

شكل ٢: العمالة في قطاعات الرعاية كنسبة من إجمالي العمالة للذكور والإناث

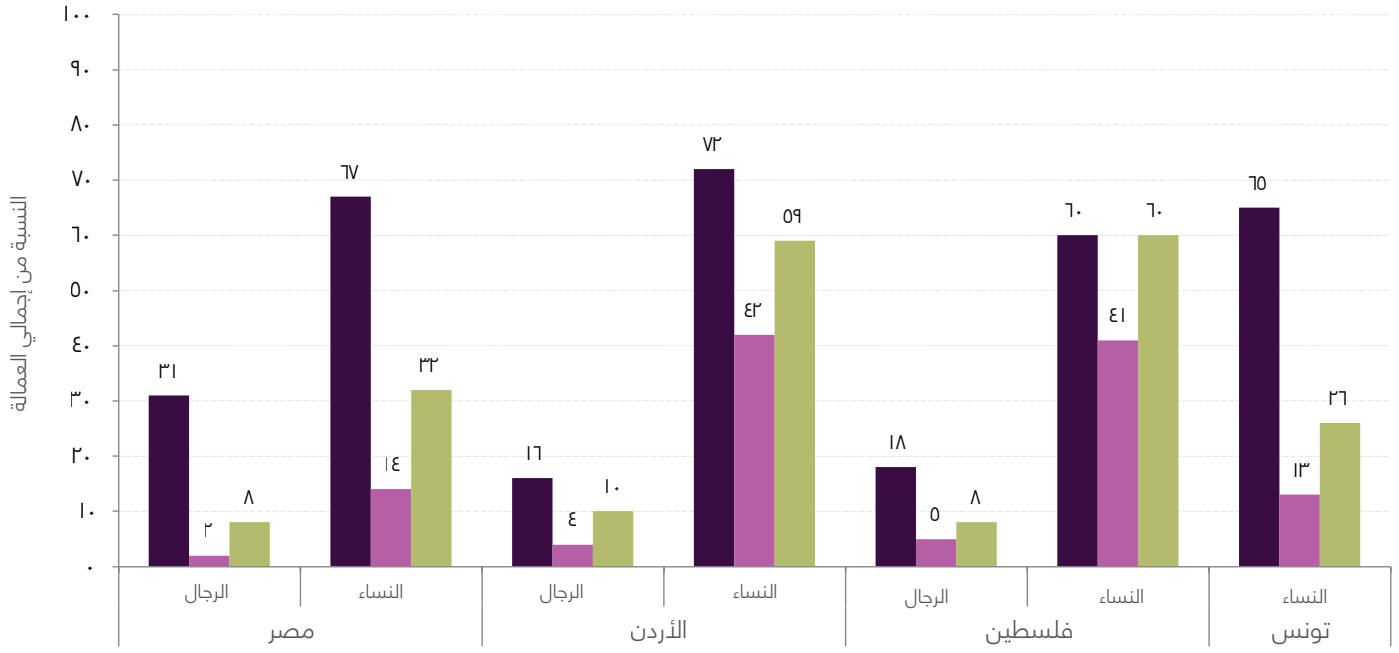

المصادر: الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر ٢٠١٥-٢٠١٧؛ الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في الأردن ٢٠١٥-٢٠١٨؛ تعداد السكان والمساكن والمنشآت في فلسطين ٢٠١٧؛ الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في تونس ٢٠١٩.

ملاحظات: يحتسب نصيب العمالة على مستوى كل قطاع، باستثناء فلسطين، حيث يحتسب نصيب العمالة على مستوى كل مهنة. لا تشمل الأرقام الواردة للأردن وتونس الأعمال المنزلية.

وتميل النساء إلى تشكيل الحصة الأكبر من العمالة في التعليم (خاصة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة) وقطاعات الرعاية الاجتماعية، في مقابل مجال الصحة. وقد يعكس زيادة تمثيل النساء في قطاعات معينة الفصل بناءً على النوع الاجتماعي في المهن والحواجز التي تحول دون دخول المرأة إلى قطاع الرعاية الصحية (مثل طول ساعات العمل به) والقطاعات غير المتعلقة بالرعاية.

سياسات للاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها في الدول العربية

بناءً على تحليل التقرير، تم تحديد عدد من الأولويات الشاملة للاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها في الدول العربية.

اعتماد استراتيجيات وطنية منسقة بشأن اقتصاد الرعاية

على الرغم من أن البلدان في المنطقة تمتلك سياسات وخدمات عامة- متفاوتة الشمول- تعالج ضمنًا الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها، فهذه السياسات والخدمات غير منسقة إلى حد كبير وتقع ضمن اختصاصات وزارات مختلفة، مما يؤدي إلى ثغرات خطيرة في تغطيتها القانونية والفعالة. لذلك فإن تبني استراتيجية وطنية منسقة لاقتصاد الرعاية يعد الخطوة الأولى؛ فقد أبرزت تحليلات السياسات السابقة التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن مثل هذه الاستراتيجيات الوطنية يجب أن تستند إلى المبدأ التوجيهي للمساواة، وهو ما يستلزم المساواة في تقديم الرعاية- من خلال مشاركة المسؤولية بين المرأة

والرجل والدولة والأسرة- والمساواة في الرعاية المقدمة- من خلال الوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الجيدة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٨). كما يجب أن تتبنى استراتيجيات الرعاية الوطنية المنسقة نهجًا يمتد على مدة الحياة لتلبية احتياجات الرعاية للأفراد والأسر، والتركيز على القضايا المترابطة لجودة خدمات الرعاية وجودة العمل في قطاع الرعاية. ويجب التركيز بوجه خاص على الأهداف التالية:

الاستثمار في مسوحات استخدام الوقت الوطنية وغيرها من مصادر البيانات المتعلقة باقتصاد الرعاية

إن تطوير استراتيجية رعاية وطنية قائمة على الأدلة يتطلب إلى توفر البيانات. يوضح هذا التقرير إمكانية الكشف عن المساهمات الاقتصادية الخفية للمرأة من خلال قياس أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ويتطلب التقدير والتقييم الدقيق لاقتصاد الرعاية بيانات استخدام الوقت الوطنية التي يتم جمعها بانتظام، والتي تكون ضرورية أيضًا لقياس تأثير التغييرات في سياسات الرعاية أو خدماتها على وقت المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتقييم الحاجة إلى الاستثمارات في القطاع كجزء من الإنفاق الحكومي. ولا تزال مسوحات استخدام الوقت محدودة للغاية في المنطقة وبعض من المسوحات الموجودة لا يتوفر للعامة. ولذلك ينبغي أن يكون الاستثمار في جمع مسوحات استخدام الوقت ونشرها أولوية للمكاتب الإحصائية الوطنية وشركائها في جميع أنحاء المنطقة.

مواءمة سياسات إجازة الأمومة مع توصيات منظمة العمل الدولية وإدخال إجازة الأبوة أو الإجازة الوالدين

على الرغم من أن إجازة الأمومة هي أكثر سياسة إجازة رعاية يتم تنفيذها على نطاق واسع في المنطقة، إلا أنها في معظم البلدان لا تفي بمعايير اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣. وبالإضافة إلى زيادة مدة إجازة الأمومة في بعض البلدان، لا يزال هناك حاجة إلى المضي قدمًا نحو أفضل الممارسات الدولية واعتماد توصية منظمة العمل الدولية الخاصة بتمويل إجازة الأمومة من خلال نظام التأمين الاجتماعي، ويجب أيضًا استكشاف تدابير لتوسيع تغطية إجازة الأمومة للنساء العاملات لحسابهن الخاص أو العاملات بصفة غير رسمية في القطاع الرسمي، استنادًا إلى تجارب بلدان أخرى اتخذت خطوات في هذا الاتجاه.

ويعد استحداث إجازة الأبوة هدفًا طويل الأجل لتعزيز مشاركة أكبر للرجال في تقديم الرعاية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف أولاً أن تقدم إجازة أبوة بمدة كافية للسماح للرجال بالقيام بدور في رعاية الأبناء. ويتطلب أيضًا التنفيذ الفعال لإجازة الوالدين (التي يمكن أن يأخذها أحد الوالدين) أو إجازة الأبوة تقديم توعية ودعوة موجهة لتشجيع الرجال على أخذ الإجازة المستحقة لهم واستغلالها بالفعل للمساهمة في أنشطة الرعاية في المنزل، وتأتي هذه الجهود كجزء من نهج أوسع لمعالجة الأعراف القائمة على النوع الاجتماعي حول أدوار الرعاية، والتي ستتم مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه.

توسيع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

يجب أن تستثمر الحكومات في توسيع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية متعددة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك: تحسين نتائج تنمية الطفولة المبكرة؛ وإعادة توزيع بعض مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة؛ وتوسيع قطاع اقتصادي يوفر فرص عمل للمرأة تحديدًا. ويمكن التوسع في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال المنظمات العامة أو الخاصة أو غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني. وتشير الدلائل إلى أنه من المرجح أن تحقق الرعاية والتعليم الشامل والمجاني في مرحلة الطفولة المبكرة معدلات التحاق أعلى، خاصةً بين الفئات المحرومة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٩). وبالتالي، إذا كان التوسع في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يقدم من خلال القطاع الخاص، فإن بعض أشكال التمويل أو الدعم العام ستكون ضرورية من أجل إبقاء التكاليف في متناول أيدي غالبية الأسر. ويتطلب تقديم الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال القطاع الخاص أو غير الهادف للربح تنظيمًا ورقابة فعالين من جانب الحكومة من أجل الحفاظ على جودة الخدمات للأطفال وبيئات عمل لائقة للعاملين والعاملات في المجال. ونظرًا لانخفاض جودة التعليم الابتدائي العام في عدد

من بلدان المنطقة، تعد الجودة مصدر قلق شامل للتوسع في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتي يجب معالجتها من خلال أي نموذج لتقديم الخدمات.

التخطيط لمجموعة من خيارات الرعاية طويلة الأمد لكبار السن

لا يزال قطاع رعاية كبار السن متخلفًا للغاية في المنطقة العربية، فعلى الرغم من أن نسبة الفئات المسنة صغيرة حاليًا في العديد من البلدان، وكذلك الوقت المقضي في الرعاية غير مدفوعة الأجر للمسنات والمسنين ما زال منخفضًا، إلا أن هذا سيتغير سريعًا خلال العقود القادمة. وقد حان الوقت الآن للتخطيط لأنظمة رعاية طويلة الأمد يمكنها تلبية الاحتياجات المتنوعة لكبار السن والأسر المعيشية. ففي غياب خيارات الرعاية طويلة الأجل، من المرجح أن تضيف مسؤولية رعاية الشيخوخة إلى وقت الرعاية غير مدفوعة الأجر الذي تؤديه المرأة. ويجب أن تتضمن أنظمة الرعاية طويلة الأجل مجموعة من خيارات الرعاية السكنية وغير السكنية، بما في ذلك خدمات التمريض المنزلي والمراكز النهارية لكبار السن. كما يجب أن تتضمن أوجه دعم لأفراد الأسرة لرعاية كبار السن بها عندما يكون هذا هو الخيار الأفضل أمامها، بما في ذلك إجازات الرعاية المدفوعة لرعاية المسنين والمسنات. وكما هو الحال مع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، لا يمكن أن تقع تكاليف هذه الخدمات على عاتق الأسر حصريًا، وإلا ستظل تلك الخدمات بعيدة عن متناول كبار السن الأكثر ضعفًا الذين هم في أمس الحاجة إليها.

إضفاء الطابع الاحترافي وجودة العمل في قطاعات الرعاية الضعيفة

يعتمد أيضًا التوسع في تغطية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ورعاية كبار السن في المنطقة على جودة الخدمات والتوظيف في هذه القطاعات. وبالإضافة إلى العمالة المنزلية (المستبعدة من هذه الدراسة بسبب نقص البيانات الشاملة عنها بالبلدان الأربعة)، تعد الرعاية الاجتماعية ورعاية وتعليم الطفولة المبكرة أكثر الوظائف هشاشة، عند قياسهما بمستويات عدم رسميتهما ومستويات تعليم العمالة بهما. ويعد إضفاء الطابع الاحترافي على هذه القطاعات وتنظيمها أمرًا مهمًا لضمان جودة الخدمات وجودة الوظائف ولتغيير النظرة المجتمعية التي تقلل من قيمة هذه الأشكال من أعمال الرعاية مدفوعة الأجر. ويتطلب إضفاء الطابع الاحترافي على خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ورعاية كبار السن إنشاء مجالات تخصص مقابلة لها كبرامج للحصول على درجات علمية في مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي، ويجب أيضًا تقديم شهادات مهنية وفرص تدريب في أثناء العمل.

العمل على تغيير الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي

إن التقسيم الصارخ وفقًا للنوع الاجتماعي في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في الدول العربية يقف ورائه الأعراف الاجتماعية وكذلك الدوافع الاقتصادية. وإلى أن تتغير الآراء السائدة بأن تقديم الرعاية هو «دور المرأة»، فإن إعادة التوزيع ستكون معركة شاقة وستستمر النساء في تحمل وطأة العبء المزدوج للعمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر. وقد يؤدي تغيير التوجهات في الأدوار الاقتصادية للمرأة - مثل زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة - إلى تغيير معياري، ولكن من المحتمل أن يتم ذلك في اتجاهين، حيث يؤدي تغيير الأعراف إلى تسريع التغيرات في السلوكيات. ولذلك، فإن الجهود المبذولة لمعالجة الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي حول أدوار الرعاية ضرورية لمواكبة مبادرات السياسات.

وهناك عدد من النُهج المبتكرة لتناول تغيير الأعراف القائمة على النوع الاجتماعي، إذ توصلت الدراسات الحديثة إلى أنه يبالغ الرجال والنساء، على حد سواء، في المنطقة في تقدير جمود المعايير في المجتمع. فعلى سبيل المثال، عند تقديم أدلة حول مستوى دعم توظيف المرأة في المجتمع، قد يكون الأفراد أكثر استعدادًا للتعبير عن دعم مماثل أو لتغيير السلوكيات (البنك الدولي ٢٠٢٠). ويتم التغيير المعياري من خلال عملية بطيئة ومعقدة، تتضح من حقيقة أنه لا يوجد مكان في العالم يقوم فيه الرجال بأداء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مثل النساء (تشارمز ٢٠١٩). ومع ذلك، فهو شرط أساسي لتحقيق مساواة حقيقية مبنية على النوع الاجتماعي لا يمكن التغاضي عنها في النهج الشامل لاقتصاد الرعاية.

المراجع

Charmes, Jacques. 2019. The Unpaid Care Work and the Labour Market. An Analysis of Time Use Data Based on the Latest World Compilation of Time-Use Surveys. Geneva: ILO.

Economic Research Forum and UN Women. [Forthcoming]. Progress of Women in the Arab States 2020: The role of the care economy in promoting gender equality. Cairo: UN Women.

ILO (International Labor Organization). 2018. Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work. Geneva: ILO.

UN Women. 2018. Promoting Women's Economic Empowerment: Recognizing and Investing in the Care Economy. New York: UN Women.

UN Women. 2019. Progress of the World's Women 2019–2020: Families in a Changing World. New York: UN Women.

World Bank. 2020. State of the Mashreq Women Flagship 1: Women's Economic Participation in Iraq, Jordan and Lebanon (Executive Summary). Washington D.C.: World Bank Group.

راجي أسعد
أستاذ بكلية هامفري
للعلاقات العامة بجامعة مينيسوتا.

مايا سيفيردينج
أستاذة مساعدة بقسم تعزيز الصحة والصحة
المجتمعية بالجامعة الأمريكية في بيروت.

رشا رمضان
أستاذة اقتصاد مشاركة بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، جامعة القاهرة.

مارينا هشام
مدرسة الاقتصاد المساعدة بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، بجامعة القاهرة.

حول البحث

يستند موجز السياسات هذا إلى تقرير تقدم المرأة في الدول العربية ٢٠٢٠: دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، الصادر في إطار البرنامج المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية "تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين" بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا). والتقرير هو أيضا نتيجة "إنتاج تقرير إقليمي مصاحب لتقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقدم المرأة في العالم عن الأسر في عالم متغير: العمل العام من أجل حقوق المرأة"، والممول من منظمة التعاون الإنمائي السويسرية. أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا البحث بالشراكة مع منتدى البحوث الاقتصادية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية
Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Embassy of Switzerland in Egypt
السويد Sverige